مجلة جامعة بني وليد
للعلوم الإنسانية و التطبيقية

BANI WALEED UNIVERSITY JOURNAL OF SCIENCES & HUMANITIES

مجلة فصلية محكمة تصدر عن جامعة بني وليد

A QUARTERLY REFEREED JOURNAL ISSUED BY BANI WALEED UNIVERSITY

من محتويات العدد :

- ANALYTICAL DETERMINATION OF BOUNDARY SHEAR STRESS OVER FIXED AND MOBILE BEDS FOR SUBMERGED WALL JETS .
- Conservation and Promoting Indonesian Culture in the Era of Globalization.
- الكشف عن انتشار العدوى البكتيرية وطرق السيطرة عليها في قسم الاشعة التشخيصية عن طريق المسح المخبري للكاسيت المستخدم في التصوير داخل مستشفى الظهرة القروي بنـــي وليد.
- أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2019).
- دور المراجعة الداخلية وأهميتها في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية "دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية " .
- دور المحاسبة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة.
- عدالة ضريبة الدخل في التشريع الليبي.
- الاشكاليات القانونية التي تثيرها جريمة المشاجرة.
- الحد من العنف المدرسي من وجهة نظر المرشدين النفسيين في مدارس مدينة بني وليد .
- دور الأخصائي الاجتماعي في حماية حقوق الأطفال المصابين بفيروس كورونا .
- تأثير مستويات ومواعيد التسميد النيتروجيني علي بعض أصناف القمح الطري في ليبيا.

السنة السادسة العدد السادس والعشرون المجلد الأول ديسمبر 2022

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية - العدد السادس و العشرون - ديسمبر 2022 م

Sixth Year – Twenty-Sixth Issue –First volume - December 2022

26

مجلة جامعة بني وليد

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن
جامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

السنة السادسة – العدد السادس والعشرون –
المجلد الأول– ديسمبر 2022 م

التوثيق: الدار الوطنية للكتاب بنغازي 121 /2017

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

السنة السادسة – العدد السادس والعشرون –

المجلد الأول– ديسمبر 2022 م

رئيس تحرير المجلة

أ.د سالم أمحمد سالم التونسي

هيئة تحرير المجلة

د. أسامة غيث فرج

د. الطاهر سعد علي ماضي

د. السنوسي مسعود عبيد اللّه

د. جعفر الصيد عوض

د. مفتاح أغنية محمد أغنية

د. فاتح عمر زيدان

د. حمزة خليفة ضو

أ . جمال معمر محمد الدبيب

أ . أشرف علي محمد لامه

اللجنة الاستشارية للمجلة

أ.د أبو العيد الطاهر عبد اللّه الفقهي

أ.د أحمد ظافر محسن

أ.د أنور حسين عبد الرحمن

أ.د بلقسام السنوسي أبو حمرة

أ.د رضا علي عبد الرحمن

أ.د فخر الدين عبد السلام عبد المطلب

أ.د مرتجى مصطفى أبو كريشة

قواعد النشر بمجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية فصلية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأصيلة والمبتكرة في العلوم الإنسانية والتطبيقية .

وإذ تـرحب المجلة بالإنتاج المعرفي والعلمي للباحثين في المجالات المشار إليها تحيطكـم علماً بقواعد النشر بها وهي كالتالي :

1- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تعالج القضايا والموضوعات بأسلوب علمي موثق يعتمد الإجرائية المعتمدة في الأبحاث العلمية، وذلك بعرض موضوع الدراسة وأهدافها ومنهجها وتقنياتها وصولاً إلى نتائجها وتوصياتها ومقترحاتها.

2- يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي يتضمن:

أ- الكتب : اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر، رقم الصفحة .

ب- الدوريات : اسم الباحث، عنوان البحث، اسم المجلة، العدد وتاريخه، رقم الصفحة .

3- معيار النشر هو المستوى العلمي والموضوعية والأمانة العلمية ودرجة التوثيق وخلو البحث من الأخطاء التحريرية واللغوية وأخطاء الطباعة.

4- أن يكون النص مطبوعا على برنامج (**Microsoft Word**) ويكون حجم الخط (**14**) ونوعه (**Simplified Arabic**)، على حجم ورق **A4** .

5-أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على (25) صفحة كحد اقصى وان يرفق بخلاصة للبحث أو المقالة لا تتجاوز(60)كلمة تنشر معه عند نشره .

6– ترحب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدى (10) صفحات (A4) كحد اقصى، يذكر فيها مكان الندوة أو المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات.

7– ترحب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (10) صفحات (A4) كحد أقصى على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين. على أن تتضمن المراجعة عنوان الكتاب وأسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات، وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، و أن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة أطروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته.

8– يرفق مع كل دراسة أو بحث تعريف بالسيرة الأكاديمية والدرجة العلمية والعمل الحالي للباحث.

9– لا تدفع المجلة مكافآت مالية عما تقبله للنشر فيها.

10– لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلات أخرى.

11– تخضع المواد الواردة للتقييم، وتختار هيئة تحرير المجلة (سرياً) من تراه مؤهلاً لذلك، ولاتعاد المواد التي لم تنشر إلى أصحابها.

12 – يتم إعلام الباحث بقرار التحكيم خلال شهرين من تاريخ الإشعار باستلام النص، وللمجلة الحق في الطلب من الباحث أن يحذف أي جزء أو يعيد الصياغة، بما يتوافق وقواعدها.

13– تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة وفق خطة التحرير، وتؤول حقوق الطبع عند إخطار الباحث بقبول بحثه للنشر للمجلة دون غيرها.

14– مسؤولية مراجعة و تصحيح و تدقيق لغة البحث تقع علي الباحث، على أن يقدم ما يفيد بمراجعة البحث لغويا، ويكون ذلك قبل تقديمه للمجلة.

15– ترسل البحوث والدراسات والمقالات باسم مدير التحرير.

بخصوص البحوث والدراسات والمقالات التي تسلم إلى مقر المجلة، فإن البحث يسلم على قرص مدمج(CD) مرفقا بعدد 2 نسخة ورقية .

للمزيد من المعلومات والاستفسار يمكنكم المراجعة عبر :

البريد الإلكتروني

jurbwu@bwu.edu.ly

صفحة المجلة على فيسبوك

(مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية)

مقر المجلة

إدارة المكتبات والمطبوعات والنشر بالجامعة – المبنى الإداري

لجامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

محتويات العدد

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
ANALYTICAL DETERMINATION OF BOUNDARY SHEAR STRESS OVER FIXED AND MOBILE BEDS FOR SUBMERGED WALL JETS	Dr.Mohamed Ibrahim Ghoma	8
Conservation and Promoting Indonesian Culture in the Era of Globalization	Ahmed Annegr, ,Asfi Manzilati ,Faiza Tawati ,Silvi Asna	38
الكشف عن انتشار العدوى البكتيرية وطرق السيطرة عليها في قسم الأشعة التشخيصية عن طريق المسح المخبري للكاسيت المستخدم في التصوير داخل مستشفى الظهرة القروي بني وليد	د. المهدي موسى الشويخ	51
أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2019)	أ. حمزة مفتاح المختار	67
أثر صدمات سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي(التضخم، البطالة) (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)	د. حلمي أحمد القماطي	84
دور القطاع الخاص في عملية التمويل للقطاعات الصناعية المتوقفة "دراسة ميدانية على شركة الإنماء للصناعات الصوفية بني وليد"	أ. أرحومة مفتاح أرحومة	126
دور المحاسبة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة	أ. هاجر محمد الزروق علي	135
دور المراجعة الداخلية واهميتها في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية "دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية"	د. خميس عبدالسلام محمد	156
عدالة ضريبة الدخل في التشريع الليبي	أ. زينب سالم علي	190
الحماية القانونية للمال العام	أ. عمر نصر الغناي	206
الإشكاليات القانونية التي تثيرها جريمة المشاجرة	د. شوقي عبد الله عبد السلام	224

محتويات العدد

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
المسئولية الجنائية للشريك بالمساعدة	أ. سعده امبارك معمر	238
الضمانات القانونية لاستمرارية سير المرفق العام بانتظام في الظروف القاهرة في ظل جائحة كورونا	د. سمير سالم حديد أ. سعد بن ناصر آل عزام	264
دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على العملية الانتخابية	أ. ندى عبدالرحمن أبوتوتة	296
الحصانة الدولية بين الرفع والانقضاء	أ. أسامه سعد محمد	308
الحد من العنف المدرسي من وجهة نظر المرشدين النفسيين في مدارس مدينة بني وليد	د. رقية محمد حامد اليعقوبي	323
التمـرد النفسي لدى عينة من طلاب كلية الآداب جامعة بني وليد	د. صالحة مصباح أغنية	350
دور الأخصائي الاجتماعي في حماية حقوق الأطفال المصابين بفيروس كورونا	د. فهيمة محمد علي الرقيق	365
العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأنواع الجريمة في المجتمع الليبي "دراسة وصفية تحليلية"	د. حنان أحمد عثمان	411
الثقافة العربية بين تقديس الماضي والانغماس في العولمة الثقافية "قراءة سوسيولوجية في ملامح حالة هجينة"	د. ضو خليفة الترهوني	437
الشباب والقيم في المجتمع الليبي المتغيرات المحلية والخارجية المؤثرة في القيم الاجتماعية لدى الشباب الليبي	د.أبوعجيلة عمار البوعيشي	453
الرعاية الاجتماعية والدعم الاجتماعي و أثرها على التربية الإيجابية للطفل	أ. نجوى الهادي سالم الغويلي	466
تأثير مستويات ومواعيد التسميد النيتروجيني علي بعض أصناف القمح الطري في ليبيا	د. فؤاد غيث فرج الدعيكي	495

دور القطـــاع الخـــاص فـــي عمليـــة التمويـــل للقطاعـــات الصناعيـــة المتوقفـــة
دراسة ميدانية على شركة الإنماء للصناعات الصوفية بني وليد

أ. أرحومة مفتاح أرحومة – كلية الاقتصاد – جامعة بني وليد

الملخـــص:

يهدف الباحث في دراسته إلى التعرف على مصادر التمويل المختلفة وتحديداً مصادر التمويل متوسطة الأجل (الاستئجار) والذي يعرّف بأنه عقد يلزم المستأجر بدفع مبالغ مالية محددة للمؤجر في مواعيد محددة مقابل انتفاع المستأجر باستغلال أي أصل من الأصول ، ويهدف أيضاً إلى التعرف على أهمية التمويل للمنشآت المختلفة سواء كان عن طريق الدولة أو عن طريق القطاع الخاص ، وكذلك التعرف على مزايا وعيوب كل مصدر من مصادر التمويل وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات

من أهمها عدم وجود موظفين مختصين في عملية التمويل داخل إدارة الشركة محل الدراسة بالإضافة إلى أن الشركة شبه متوقفة نتيجة الأحداث الأخيرة في ليبيا وانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة عن شركة محل الدراسة.

أما في جانب التوصيات فتتمثل بوجود إلزام القطاعات الصناعية بإدارة متخصصة تسمى إدارة التمويل بالإضافة إلى تشجيع المستثمر المحلي أو الأجنبي "القطاع الخاص" في عملية التمويل وعدم الاعتماد على التمويل من القطاع العام الذي يتمثل في القروض المصرفية من الدولة .

المقدمـــة:

يقصد بمصدر التمويل هو كيفية حصول المنظمة الخدمية أو الإنتاجية على الأموال لكي تستمر هذه المنظمة في إدارة نشاطها الخدمي أو الإنتاجي.[1].

ونركز في هذا البحث على أحد مصادر التمويل متوسطة الأجل وهو ما يعرف بالتمويل بالاستئجار وهو عبارة عن عقد يلزم المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها مقابل انتفاع المستأجر بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة مع العلم.

(1) خيري علي الجزيري ، مقدمة في الإدارة والتمويل/ كلية التجارة/جامعة القاهرة/ مصر/ ص 364.

مع العلم بأنه توجد مصادر تمويل أخرى متوسطة الأجل وهي البيع ثم الاستئجار ويتم هذا النوع من الاستئجار عندما تمتلك شركة قطعة أرض أو تجهيزات معينة وتقوم ببيعها إلى مؤسسة تمويلية وفي نفس الوقت تتعاقد هذه الشركة مع المؤسسة التمويلية على استئجار الأصل منها للاستمرار في استعماله .

أما النوع الثالث ويسمى (بالاستئجار التشغيلي) وهو ذلك النوع من الاستئجار والذي بمقتضاه يقوم المستأجر باستخدام الأصل المؤجر لفترة زمنية معينة ويتميز هذا النوع من الاستئجار بأن يقوم المؤجر بتقديم خدمات الصيانة للأصل المستأجر بالإضافة إلى إمكانية قيام المستأجر بإلغاء اتفاق عقد الاستئجار وإعادة الأصل إلى المؤجر خلال فترة زمنية [1].

أولاً :- مشكلــة البحــث:

جاءت فكرة هذه الدراسة لتسليط الضوء على أحد المصادر التمويل التي تقوم باستخدامها إحدى القلاع الصناعية في مدينة بني وليد ، حيث قام الباحث بدراسة شركة الانماء للصناعات الصوفية بني وليد (مجمع الصناعات الصوفية بني وليد سابقاً) الذي تم افتتاحه عام 1983م بتكلفة تقارب (40) مليون دينار ليبي حيث أن لا بد لكل بحث ودراسة من مشكلة ينطلق منها الباحث ليغوص في حيثياتها ويمحص جوانبها وما يحيط بها من مؤثرات ويكشفها محاولاً إيجاد حلول المناسبة لها ، وتتمثل الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية :-

1- هل توجد مؤسسات مالية معينة تقوم بالتمويل القطاعات الصناعية التي تحتاج لذلك .

2- هل توجد إدارات متخصصة داخل القطاعات الصناعية لها خبرة كافية في كيفية الحصول على التمويل .

3- هل توجد إدارات كافية متخصصة داخل القطاعات الصناعية لها الخبرة الكافية في الاستفادة من عملية التمويل واستغلالها الاستغلال الأمثل .

ثانياً :- أهـداف البحـث: يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على عمليات التمويل التي تحصل عليها المنظمات الصناعية وكيفية الحصول عليها وكيفية الاستفادة منها واستغلالها الاستغلال الأمثل وهذا البحث يحقق مجموعة من الأهداف منها:-

1- التعرّف على مصطلح التمويل ومصادره المختلفة .

2- التعرّف على مزايا وعيوب كل مصدر من مصادر التمويل .

3- التعرّف على تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل .

([1]) سعيد عبدالحميد مطاوع / الإدارة المالية (مدخل الحديث) ، كلية التجارة – جامعة المنصورية / مصر – ص 361 .

ثالثاً:- :- أهميـة البحـث:

1- معرفة الدور الذي تقوم به إدارة الشركة محل الدراسة في الحصول على مصادر التمويل المختلفة .

2- دراسة ومعرفة إدارة الشركة ومدى معرفتها في توقيت الحصول على مصادر التمويل .

3- دراسة ومعرفة مدى فهم إدارة الشركة في الاستغلال الجيد لمصادر التمويل المختلفة.

4- دراسة ومعرفة مدى فهم إدارة الشركة في معرفة تكلفة كل مصدر تمويل على حده .

رابعاً:- منهجيـة البحـث:-

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي وذلك باستخدام أسلوب دراسة الحالة وهي جمع البيانات ودراستها للوصول إلى النتائج والتوصيات المرجوة ويعتبر هذا البحث من البحوث العلمية التطبيقية .

خامساً :- فرضيـات الدراسـة

انطلاقاً من تساؤلات الدراسة التي تم تحديدها يمكن صياغة الفرضيات التالية :-

1- يستطيع القطاع الخاص الوصول إلى تحقيق أفضل النتائج من حيث تحقيق المستهدف من الإنتاج .

2- يستطيع القطاع الخاص التغلب على جميع المشاكل المتعلقة بالإنتاج مثل نقص المواد الخام والمشاكل الفنية والتي تتمثل في الصيانة وحل مشكلة انقطاع الكهرباء .

سادساً :- مجتمـع الدراسـة

- مجتمـع الدراسـة :يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع الصناعي .

- عينـة الدراسـة : تتكون عينة الدراسة من شركة الانماء للصناعات الصوفية بني وليد .

سابعاً:- حـدود الدراسـة :-

1- الحـدود الزمنيـة : وهي الفترة الزمنية التي يغطيها البحث وهي تمتد من سنة 2016-2019م .

2- الحـدود المكانيـة: تم اخيار شركة الإنماء للصناعات الصوفية بني وليد (مجمع الصناعات الصوفية سابقاً) لإجراء هذه الدراسة نظراً لأن هذا المجتمع هو من أكبر وأقدم المجمعات الصوفية في ليبيا .

3- الحـدود البشريـة :تتمثل هذه الحدود في عدد العاملين في الشركة محل الدراسة .

الإطـار النظـري:

ب-التمويل بالاستئجار:

يعرّف الاستئجار بأنه عقد يُلزم المستأجر يدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول مقابل انتفاع المستأجر بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة.

أنـواع التمويـل بالاستئجـار:-

أولاً: الاستئجـار المالــي:

يتميز الاستئجار المالي بأنه لا يتضمن خدمات صيانة ولا يمكن إلغاءه ولابد من سداد قيمة الأصل بالكامل[1]ويكون هذا النوع من الاستئجار على الشكل الآتي:-

1- تقوم المنظمة التي تستخدم هذا النوع من الاستئجار باختيار الأصل الذي تحتاجه تم تتفاوض مع المنتج أو الموزع لهذا الأصل في كل الأمور المتعلقة بالسعر وشروط التسليم.

2- تقوم المنظمة بعد ذلك بالاتفاق مع أحد المصارف على أن يقوم المصرف بشراء هذا الأصل من المنتج أو الموزع لهذا الأصل على أساس أنها ستقوم باستئجار الأصل بمجرد شرائه وتبقى شروط عقد الاستئجار على ضرورة سداد قيمة الأصل بالكامل للمشتري بالإضافة لعائد حوالي 12 % على الرصيد وعادة ما يعطي المستأجر حق تجديد عقد الاستئجار بعد انتهاء فترة التعاقد الأصلية على أساس دفع أقساط منتظمة ولا يجوز للمستأجر الحق في إلغاء العقد الأساسي قبل أن يدفع قيمة الأصل بالكامل بالإضافة إلى الفوائد للمشتري .

ثانياً: البيـع تـم الاستئجـار:

في هذا النوع من الاستئجار تقوم المنظمة التي تملك الأراضي أو المعدات أو المباني ببيعها إلى منظمة مالية وتقوم في نفس الوقت باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة أما إذا كان الأمر متعلق بأراضي أو مباني فإن المقرض في هذه الحالة عادة ما يكون إحدى شركات التأمين [2].

أما إذا كان الأمر متعلق بمعدات أو آلات فإن المنشأة المالية في هذه الحالة عادة ما تكون شركة تأمين أو أحد المصارف المتخصصة .

ونجد في هذا النوع من الاستئجار أن البائع وهو " المستأجر " يتحصل على قيمة الأصل فوراً من المشتري " المؤجر "وفي نفس الوقت يستمر البائع " المستأجر " في استخدام الأصل .

ويحرر عقد بين البائع " المستأجر " والمشتري " المؤجر " يتم من خلاله إعداد جداول للسداد تكون في صورة دفعات سنوية متساوية تكفي لتغطية قيمة الأصل وتزويد المؤجر بعائد مناسب على استثماره (المبلغ المدفوع في شراء الأصل) .

(1) محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص 301 .

(2) محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص 298 .

ثالثاً: استئجـار الخدمـة:

هذا النوع من الاستئجار يسمى الاستئجار التشغيلي وهو يتضمن خدمات التمويل والصيانة ويلاحظ في هذا النوع من الاستئجار أن مجموع أقساط الاستئجار لا تغطي تكلفة الأصل بالكامل وفي نفس الوقت فإن عقد الاستئجار عادة ما تقل عن عمر الإنتاجي للأصل ويتوقع المالك "المؤجر" في هذا النوع من الإيجار أن يحصل على فرق القيمة بإعادة تأجير الأصل بعد نهاية مدة العقد مقابل أقساط جديدة أو بيع الأصل .

وعادة ما تكون عقود استئجار الخدمة ما تعطي الحق في إلغاء أو إرجاع الأصل قبل انتهاء مدة العقد الأساسية وهي فترة كافية للمستأجر بحيث يستطيع التخلص من الأصل في حالة التطور التكنولوجي .

ومن أمثلة هذا النوع من الاستئجار استئجار سيارات الركوبة وآلات لتصوير المستندات.

تكلفـة التمويـل بالاستئجـار :-

لكي نعرف تكلفة التمويل بالاستئجار يجب مقارنة تكلفة الاستئجار بتكلفة امتلاك الأصل ولا يمكن تصور أن منشأة أو منظمة ما تتمتع بإدارة رشيدة ستحتفظ بنقدية سائلة معطلة فالمنشأة التي تفكر في شراء أصل جديد لابد وأن تفكر في نفس الوقت في كيفية تمويل هذا الأصل وعندما تظهر الحاجة إلى التمويل يتوافر أمام المنشأة بديلان

البديل الأول: وهو قرض مباشر متوسط الأجل مضمون بالأصل .

البديل الثاني: الاتفاق على تأجير الأصل ولكي نحكم على تكلفة التمويل بالاستئجار يجب المقارنة من هذه التكلفة وتكلفة الاقتراض لشراء نفس الأصل .

مـزايا التمويـل بالاستئجـار :

1- توفير النقدية عن طريق الاستئجار يؤدي إلى المحافظة على نسب السيولة لأن هذه النسب قد تتجه إلى شراء الأصل .

2- يؤدي عدم ظهور الأصل في جانب الأصول بميزانية الشركة إلى زيادة معدل العائد على الأصول عن مستوى ذلك المعدل إذا ما تم شراء الأصل .

3- إذا كان بديل الأصل هو الاقتراض من أجل شراء الأصل فإن استئجار الأصل في هذه الحالة سوف يؤدي إلى انخفاض من معدل المديونية عن المستوى الذي كان من الممكن أن يكون عليه إذا ما تم الاقتراض وشراء الأصل .

عيـوب التمويـل بالاستئجـار:[1]

1- حرمان المنشأة من الحصول على قيمة الخردة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل .

2- عدم التمتع بإمكانية تحقيق التي تدفعها الشركة المستأجرة وذلك بسبب قيامها بطرح الإهلاك الخاص بالأصل الذي كان من الممكن امتلاكه أو شراءه بدلاً من تأجيره .

3- صعوبة القيام بأي نوع من التطويرات على الأصل المستأجر دون الحصول على موافقة المؤجر

الإطـار العملي :- نبـذة عن المستثمــر (ع .د)

هذا المستثمر هو ليبي الجنسية ونرمز له بالرمز ع.د حيث قام هذا المستفيد بتأجير آلة من شركة الانماء للصناعات الصوفية ببني وليد وكانت هذه الآلة تحتاج إلى الإصلاح وتطوير ونظراً للظروف التي تمر بها الدولة بعد 2011 وهي معروفة لدى الجميع والتي تتمثل في عدم استقرار الدولة نتيجة الحروب التي تتدلع من فترة إلى أخرى بالإضافة إلى انقسام الدولة بين حكومتين إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب .

وبالتالي أصبح من الصعب الحصول على قروض من المصارف التجارية أو من وزارة الصناعة التابع لها الشركة ، المجمع مما أدى إلى دخول القطاع الخاص في عملية التمويل لكي يستمر المصنع في أداء جزء من نشاطه الإنتاجي علماً بأن المصنع يعتبر متوقف منذ فترة الأحداث عام 2011 .

نبـذة عـن عملية عقـد الاستئجار:-

كانت سنة التعاقد بين المستأجر والمصنع 2013 ومن هذا العقد يقوم المستثمر بإصلاح الآلة والقيام بعملية الإنتاج قام المستثمر مثلاً بإصلاح الآلة وتطويرها بمبلغ حوالي 350.000 يورو .

ومن ضمن شروط العقد أن تكون المواد الخام والكهرباء من المصنع يبلغ عدد العاملين على هذه الآلة حوالي أربعة عاملين يتحصلون على مرتبات من المصنع بالإضافة إلى حوافز من المستثمر .

أما بالنسبة للمنافسين فلا يوجد منافسين لهذا النوع من الصناعة داخل المدينة والمدن القريبة منها بما فيها العاصمة " طرابلس " ويباع سعر المتر بحوالي 130 دينار .

إثبات فرضيات البحـث :-

بعد استعراض النتائج المتحصل عليها من إدارة التخطيط بالشركة تبين وجود فارق كبير بين الكمية المحققة والكمية المستهدفة حيث نجد أن الفاقد في الإنتاج قد يصل إلى أكثر من 80% ومن خلال هذه النتائج المتحصل عليها تبين عدم صحة فرضيات البحث من خلال الآتي :-

(1) سعيد عبدالحميد مطاوع، الإدارة المالية " مدخل حديث، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ص 365 .

1- عدم استطاعة القطاع الخاص على تحقيق المستهدف من كمية الإنتاج .

2- عدم استطاعة القطاع الخاص التغلب على الظروف الطارئة وخاصة الفنية منها مثل انقطاع الكهرباء وعملية الصيانة .

الجـدول رقم (5) يوضح نسبة المحقق والفاقـد

السنة	نسبة المحقق فعلياً	**نسبة الفاقد**
2016	%15	**%85**
2017	%16.22	**%83.78**
2018	%23.5	**%76.5**
2019	%20.43	**%79.57**

المصـدر :من إعداد الباحث استناداً على نتائج الدراسة

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الإنجاز المحقق تصل حوالي 20% وهذا يدل على وجود فاقد في الإنتاج يقدر بحوالي ب 80% وهي نسبة عالية جداً ، وهذا يدل على أن الظروف التي يشتغل فيها المستثمر غير ملائمة من حيث توفر المواد الخام والعمال والتيار الكهربائي .

النتائـج:-

1- لا يستطيع القطاع الخاص الوصول إلى تحقيق أفضل النتائج من حيث تحقيق المستهدف من الإنتاج .

2- لا يستطيع القطاع الخاص التغلب على جميع المشاكل المتعلقة بالإنتاج مثل نقص مواد الخام والمشاكل الفنية والتي تتمثل في الصيانة وقطع الغيار والكهرباء .

3- لا يوجد أي موظف مختص في عملية التمويل وكيفية الحصول عليه داخل إدارة المصنع .

4- انقطاع الكهرباء لفترة طويلة يؤدي إلى نقص كبير في كمية الإنتاج.

5- لا توجد مصادر تمويل متخصصة في عمليات التمويل كالمصارف والمؤسسات المالية الأخرى خاصة بعد الأحداث الأخيرة في ليبيا بعد سنة 2011 والتي أدت إلى عجز المصارف عن تمويل مثل هذه القلاع الصناعية.

6- الشركة محل الدراسة شبه متوقف بالكامل نتيجة الحروب السابقة سنة 2011، 2012 باستثناء خط واحد للإنتاج والذي يقوم بإنتاج السجاد المنسوج الراقي.

التوصيـات:-

1- ضرورة إلزام الشركة بوجود موظفين متخصصين في عملية التمويل وذلك عن طريق إدارة تسمى (إدارة التمويل) ومن تم دراسة جميع أنوع العروض التمويلية واختيار الأفضل .

2- ضرورة تشجيع المستثمر الملي في هذا النوع من الاستثمار وذلك بتسهيل الإجراءات الإدارية والمالية والابتعاد عن البيروقراطية .

3- يجب على كل قلعة صناعية متوقفة أن تعمل الإعلانات في وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمرئية لكي نحصل على عملية التمويل وبالتالي استمرار هذا القلاع الصناعية في أداء نشاطها الإنتاجي .

4- يجب على قسم المبيعات أن يراجع عملية التسعير والتي تعتبر مرتفعة إلى حد ما مقارنة بالقوة الشرائية للمواطن .

5- ضرورة أن تشمل كل بيانات الشركة الإنتاج اليومي والشهري والسنوي بطريقة دقيقة لأنه هذه البيانات تستفيد منها الشركة والمستثمر .

6- ضرورة توفير محطات خاصة للطاقة الكهربائية لكي لا تتوقف عمليات الإنتاج داخل الشركة لأن القطاع الكهربائي يؤدي إلى تدبدب في عملية الإنتاج .

7-ضرورة أن يكون العمل بنظام الدوريتين وليس بنظام الدورية الواحدة لأن نظام الدوريتين يؤدي إلى زيادة في عملية الإنتاج .

المراجـــع:-

1- إبراهيم محمد أبومشاوي ، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2009 م .

2-أحمد سليمان المشوخي، تقنيات ومناهج البحث العلمي، تحليل أكاديمي لكتابة الرسايل والبحوث العلمية س، سنة 2002م .

3- الإدارة المالية / خيري علي الجزيري، رئيس قسم إدارة الأعمال، جامعة القاهرة، سنة 2001م .

4- فؤاد عبداللطيف السرطاوي ، التمويل الإسلامي ، دور القطاع الخاص الطبعة الأولى ، دار المسيرة للطباعة والإعلام ، عمان ، الأردن ، 1999 م .

5- الإدارة المالية والتمويل / محمد صالح الحناوي، أستاذ رئيس قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، سنة 1999.

6- الإدارة المالية، ، نور الدين خبابة، كلية العلوم الإدارية، والتخطيط ، جامعة الملك فيصل أو المملكة العربية السعودية ، سنة 1997 م .

7- الإدارة المالية، " مدخل حديث " سعيد عبدالحميد مطاوع، أستاذ التمويل والبنوك، كلية التجارة، جامعة المنصورة ، سنة 2001م .